

تقرير

قانون الانتخاب: الستين وخفض العدد إلى 108

(ارثوذكسي) والكورة (ارثوذكسي) وطرابلس (ماروني) والبقاع الغربي (ماروني) وزحلة (كاثوليكي وارمن كاثوليك).

حاليا تجري محاولة تصوير هذه المقاعد على أنها يمكن أن تعود الى المسيحيين وفق التفاهات التي تعدها القوى المسيحية الاساسية. لكن مقاربة الانتخابات على ان ثمة «بلوكا» مسيحيا متماسكا يخوض الانتخابات يبدو امرا بعيد المنال. فالتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية اللذان صاغاً تفاهما سياسيا لم يتمكنا من فرض تفاهمهما كاملا على البلديات. واي تفاهم انتخابي، سيقابل ايضا بتأثيرات مسيحية من مستقلين والكتائب والمردة والعائلات الامر الذي يجعل صعبا على القوتين انجاز استرداد المقاعد المسيحية بالكامل من الكتل والاتجاهات السياسية التي باتت من حصتها. واذا استعدا بعضهما، فوفق تسويات التيار الوطني مع حزب الله والقوات مع المستقبل.

اما المقاعد الاسلامية فزيدت في قضاء عكار (سني وعلوي)، قضاء المنية الضمنية (سني)، طرابلس (علوي)، بعلبك - الهرمل (سني وشيعي)، البقاع الغربي - راشيا (شيعي وسني) صيدا (سني) صور (شيعي) بنت جبيل (شيعي) وبيروت (شيعي).

ويعتمد الدويهي في الجدول المذكور تسمية قانون الستين، والطائف كما اقر، وتسمية الدوحة 2008. لانه القانون الحالي، والذي اعتمد الاقضية كدائرة انتخابية. الا ان لبيروت وضعها مختلفا. لان تقسيم بيروت ثلاث دوائر انتخابية اختلف جذريا، علما ان رفع عدد المقاعد في الطائف ومن ثم بعد التعديل الى 128 وزع نواب بيروت عشوائيا. اما في الدوحة فتم اعتماد توزيع المقاعد وفق دوائر جغرافية ونيابية جديدة، بحيث تم ادخال تعديلات عليها وفق ما ارتأته القوى السياسية آنذاك لتحصيل اكبر عدد من المكاسب كما حصل في بيروت الثالثة، وتسوية سنوية - شيعية لتقاسم بيروت الثانية حتى بالاسماء.

العودة الى مناقشة قانون الانتخاب وعدد النواب تقتضي قراءة جديدة من زاوية واقع المسيحيين حاليا، لأن تصوير ان في امكانهم استعادة كامل المقاعد التي يريدونها تحتاج الى كثير من التفاهات والاتفاقات الانتخابية، مهما كان نوع القانون الذي سيعتمد، وهي تفاهات مسيحية داخلية. لكنها ايضا تحتاج الى اتفاقات وتفاهات مع القوى الأخرى، لان هذه المقاعد لا تزال رهنتها منذ 1992.

الحساسة والاساسية التي قد تمر في مجلس النواب. فالفكرة التي تمسك بها المسيحيون في الطائف، كانت تقضي بوجود تشكيل مجموعة اصوات «مضمونة» بمعابيرها وبمواقفها للوقوف ضد تمرير اي أمر مخالف للدستور والقوانين كما حصل لاحقا.

توزيع النواب

توزع عدد النواب العشرين الذين اضيفوا بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين. الا ان اكثر من نصف المسيحيين اضيفوا خارج جبل لبنان، حيث مركز النخل الاساسي للقوى المسيحية.

في عرض مرحلة ما بعد الطائف، كان المقعد الماروني الوحيد الذي اضيف في كسروان، خارج التأثير المباشر للقوى الاخرى طائفية كانت ام سياسية. ففي المتن اقيمت المقاعد التي اضيفت (ماروني وارثوذكسي وكاثوليكي) تحت رحمة الموالين لسوريا وحلفائها المسيحيين آنذاك وحزب الطاشناق. والامر نفسه حصل لمقاعد عكار

نفسها لاي من الافرقاء الاخرين. فمن يضمن ان يحصل تيار المستقبل على كل المقاعد الشمالية التي في حوزته حاليا، ومن يضمن الكورة لقوى 14 آذار، او بيروت الاولى في ظل التفاهم العوني - القواتي، او زحلة في حال تفاهم المستقبل مع الكتلة الشعبية؟

عدد النواب

في الدورات الاربع الاخيرة لمجلس النواب قبل الحرب، كان عدد النواب 99. وفي مناقشات الطائف، ارتفع الى 108. لكن مجلس النواب اعاد رفعه قبل انتخابات 1992 الى 128. ومنذ اقرار هذا التعديل، لم يعد احد من السياسيين الى تناول هذا الشق الذي اخذ حيزا واسعا من مفاوضات اتفاق الطائف. انشغل المسيحيون الذين كانوا على عدا مع سوريا بمقاطعة الانتخابات عام 1992، وبعدها في انتخابات 1996 و2000 في تحصيل ما يمكن تحصيله لمواجهة سوريا وحلفائها. اما القوى التي كانت حليفة لسوريا فلم يكن في صالحها انذاك اعاد فتح الملفات القديمة.

بحسب مشاركين في مفاوضات الطائف، فان نقاشات مطولة دارت حول رفع عدد النواب. فقد رفض النواب المسيحيون المشاركون بشدة هذا الطرح، وكذلك القيادات المسيحية التي كانت في لبنان، ولم تكن ممثلة في مجلس

عام 1972. بحسب هؤلاء المشاركين فان تعديل مجلس النواب عام 1992 العدد ورفعه، لم يكن مجرد رغبة في زيادة عدد حلفاء سوريا في المناطق التي اضيفت فيها مقاعد نيابية جديدة، او اعطاء المسيحيين والمسلمين الذين زاد عدد نوابهم بالتساوي مقاعد اضافية عشوائية. بل الهدف الحقيقي هو التصعيب على المسيحيين (ومن يتضامن معهم في وجه السلطة السورية آنذاك)، الحصول في مجلس النواب على الثلث الذي يمكنهم من عرقلة اي تعديل دستوري. ففي مجلس 108 يصبح الثلث المعطل 36، وفي مجلس 128 يصبح الثلث 42 - 43. والفكرة الاساسية من رفع عدد النواب منع وجود كتل يمكن ان يؤثر في مجريات اللعبة الدستورية التي كانت سوريا تهدف من ورائها الى الامسك بزمام الوضع، كما حصل مع التمديد للرئيسين الياس الهراوي واميل لحود، وخصوصا مع التمديد الاخير الذي عارضه 29 نائبا بينهم 19 مسيحيا. فتكبير الثلث يجعل الوصول الى ما يريده المسيحيون صعبا، بدليل ما حصل في الشغور الرئاسي، ويصعب عملية اعتراضهم على اي من القضايا

كل التصريحات والمواقف السياسية تدور حول قانون الانتخاب. مع استمرار المخاوف المتعلقة ببقاء قانون الستين، وعودة الكلام عن تطبيق اتفاق الطائف الذي حدد عدد النواب بـ 108

هيام القصيفي

في موازاة الكلام عن قانون الانتخاب وشكل التصويت الذي تفتش عنه كل القوى السياسية، تبقى الاضاعة مهمة على نقطتين اساسيتين: محاولة العودة الى قانون الستين او قانون الدوحة الحالي القائم على الستين معدلا، وتوزيع المقاعد النيابية في الدوائر التي اعتمدت في اتفاق الطائف، بعد رفع عدد الجدول الدويهي، كيفية توزيع المقاعد في المراحل الثلاث (الجدول منشور على الموقع الالكتروني لـ «الأخبار»).

قانون الستين

ثمة حقيقة لافتة، يجدر التوقف عندها في الكلام عن قانون 1960 الذي اعتمد في اربع دورات متتالية (1960 و1964 و1968 و1972)، وهي ان المسيحيين كانوا حينها في السلطة، بالمعنى الحقيقي للكلمة، بغض النظر عن اي أخطاء يجري الكلام عنها اليوم. هذا يعني ان قياداتهم التي كانت تؤلف اللوائح الانتخابية كانت قادرة على التأثير في اختيار كثير من النواب الدائرين في فلكتها من غير المسيحيين. المرة الاولى التي شعر المسيحيون بانهم قادرين على استعادة هذا القانون في الدوحة اعتقدوا، خطأ، بانهم قادرين على التأثير في هذه الدوائر والمقاعد وبانهم لم يعودوا في السلطة ومركز القرار. في حين ان المنطق السياسي يقول ان من صالح القوتين السنوية والشعبية اللتين اصبحتا في السلطة اليوم ان تتمسكا بهذا القانون كما كانت حال المسيحيين قبل 1975. علما ان احتمال اجراء الانتخابات وفق القانون الحالي لن تكون نتائجه مضمونة الا لغناية حزب الله وحركة أمل، لأن أي انتخابات وفق التفاهات الحالية لن تضمن استعادة الحوص والوجوه النيابية

تقرير

غريب: التمسك بالنسبية واستعادة أملاك الدولة

والمقاومة على انقاض الدولة الطائفية المذهبية الفاشلة. أما الخطوات فتبدأ بالتواصل مع القوى الديمقراطية والتمسك بالنسبية على أساس الدائرة الواحدة وخارج القيد الطائفي، مروراً ببنودات وزيارات وتجمعات لتأكيد هذا الأمر، وصولاً الى توقيع عرائض وتنظيم اعتصامات شبابية وشعبية من أجل المطالبة بإقرار هذا القانون. وقد اعتبر «يوم مناقشة قانون الانتخابات النيابية في المجلس النيابي مناسبة لتداعي كافة القوى الديمقراطية للنظام يشبهه من مختلط وتاهيل»، لذلك، وجّه غريب دعوة الى حزبه والديمقراطيين والوطنيين وكل المتضررين من النظام الطائفي الى التظاهر يوم الأحد الواقع فيه 29 كانون الثاني من أجل «التغيير الديمقراطي في لبنان».

(الأخبار)

عمليات الاستكشاف كي تتولى المراقبة والمتابعة والمساهمة عن كثب في مجمل العمليات التطويرية، إضافة الى إنشاء صندوق سيادي للحفاظ على مصالح الاجيال القادمة من دون تفريط بأموال هذا الصندوق بحجة تأمين خدمة الدين العام أو سداد أصوله». أما في قضية الاملاك العامة ومشروع بناء وسط العاصمة، فدعا غريب الى استعادة الدولة لأملها العامة والغاء ترخيص شركة سوليدير واستبدالها بمؤسسة عامة جديدة. وفي نظره، يجب على الحكومة ألا تنأى بنفسها عما يجري في سوريا، بل عليها دعم الحل السياسي للآزمة السورية كما عليها دعم القضية الفلسطينية وحق الشعب في المقاومة. انطلاقاً مما سبق، وخصوصاً قانون الانتخابات والاستحقاق النيابي، أعلن غريب التحرك في برنامج تدريجي من أجل الدولة الوطنية الديمقراطية

للانتخابات النيابية يعتمد النسبية ولبنان دائرة واحدة وخارج القيد الطائفي، والثالث يدعو الى تطبيق المادة 22 من الدستور بانتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني ولا طائفي، يتولى استحداث مجلس المشيوخ. وتطرق غريب الى الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والنظام الضريبي، كما الى سياسات المصرف المركزي حيث طلب من الحكومة اقرار تعديلات لجعل سياساته أكثر استقلالا. ومن ضمن هذه التعديلات: «الزام مصرف لبنان بنشر حسابات أرباحه وخسائره المفصلة، وإخضاعه لجلسات استماع دورية أمام اللجان المشتركة، وتشريع الشفافية في عمله عبر إلزامه بالنشر الشهري لمحاضر جلسات المجلس المركزي». وفي السياسة النقطية، قال الأمين العام للحزب الشيوعي إنه يفترض «إنشاء شركة وطنية للنقط والغاز منذ بدء

رأى الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني حنا غريب أن «لا شيء يتغير مع بداية العهد الجديد» من ناحية «تشكيل الحكومة الأولى على أساس المحاصصة الطائفية وإقرار بيانها الوزاري بسرعة قياسية». لذلك أعلن، في مؤتمر صحافي عقده أمس في مركز الحزب في بيروت، البيان الوزاري البديل الذي يعكس رؤية الحزب الشيوعي اللبناني؛ البند الأول في بيان غريب الوزاري يتعلق بالقضية الوطنية وبناء الدولة المقاومة عبر «السعي إلى تحرير القرار السياسي للدولة اللبنانية من التبعية بحيث يصبح لدينا دولة مقاومة وقادرة على مواجهة المشروعين الصهيوني والإرهابي الظلامي، مع التأكيد على حق الشعب اللبناني بالمقاومة وتحرير المناطق المحتلة من العدو الإسرائيلي إلى جانب جيشه الوطني»، فيما البند الثاني يؤكد ضرورة اقرار قانون

الحريري اتصالاً بالنائب وليد جنبلاط متعهداً بإنشاء الصندوق السيادي بقانون في مجلس النواب، رد الوزير باسيل مؤكداً أن المراسيم لا تعطي وزير الطاقة أي صلاحيات استثنائية، لافتاً الى وجود هيئة الى جانبه تمثل القوى السياسية المختلفة، كذلك فإن كل قرار تنبغي العودة فيه الى مجلس الوزراء، مشيراً الى ان القانون مؤلف من «طبقات عدة الى درجة هشلت الشركات الراغبة في الاستثمار». ورد على حمادة بأنه «لا يعقل ان تعودوا لطرح تعديلات بعدما أصدر مجلس الوزراء 25 مرسوماً في هذا الملف، لأن الحكم استمرار ولا يمكن في كل مرة أن نعود الى النقطة الصفر». ولغت باسيل إلى لبنان لا يملك خبرة إدارة قطاع النفط، وبالتالي، لا طائل من إنشاء شركة الآن لإدارة القطاع، بل يمكن إنشاؤها بعد اكتساب اللبنانيين للخبرة اللازمة لذلك.

وأنتهى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ساعتين من الجدل حول إقرار مراسيم النفط بالحسم: «لا ضرورة للنقاش أكثر. إما تقر بالإجماع أو تطرح الأمر للمصوتين»؛ فأقر مجلس الوزراء المرسومين، مع تحفظ وزير الحزب التقدمي الاشتراكي مروان حمادة وأمين شقير.

وعبرت مصادر التيار الوطني الحر عن «الارتياح العميق» الى «إيجابية» الحريري في ملف النفط، وهو ما بادلتها بايجابية تسهيل تعيين الاسمين الذين طرحهما خلفاً ليوسف». يُذكر ان تعيين الأيوبي (خلفاً ليوسف في المديرية العامة للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات) أثار حفيظة بعض الوزراء لا سيما أنه تمّ من خارج جدول الأعمال وبشكل مخالف لألية التعيينات التي كان جرى الاتفاق عليها في الحكومة السابقة. ولم يطّلع الوزراء على السيرة الذاتية للأيوبي التي طلب الحريري من الأمين العام لمجلس الوزراء فؤاد فليفل توزيعها على الوزراء بعد صدور قرار التعيين. وفي هذا الإطار، أكدت مصادر لجنة الإعلام والاتصالات النيابية أن إقالة يوسف لا تعني إقفال ملفي الاتصالات والانترنت غير الشرعيين الذين تابعتهما اللجنة العام الماضي، بل الاستمرار في «نشر ملفات» قطاع الاتصالات والإلحاح على وضع القضاء يده على المخالفات والتجاوزات.

من جهة أخرى، أرجا مجلس الوزراء البحث في البند المتعلق بمنافسة الميكانيك، واتفق على تشكيل لجنة وزارية لدراس المناقصة. وأقر مشروع مرسوم يرمي الى تنظيم المديرية العامة للدفاع المدني وتوسيع الملاك ليشمل 2500 عنصر. كما تمت الموافقة على تخصيص 20 مليار ليرة من احتياطي الموازنة لوزارة الصحة لتغطية تكلفة نفقات الادوية التي سلمت من خارج الموازنة في عام 2016. وهذا المبلغ هو من ضمن مبلغ أكبر ذكر نائب رئيس الحكومة وزير الصحة العامة عسان حاصباني أن وزير الصحة السابق وائل أبو فاعور أمر بإفقاؤه من خارج موازنة وزارة الصحة.

(الأخبار)